مسائل وأجوبة في النحو

للعالم الفقيه

محمد علي بن محمد ميرزه الچوخي الداغستاني

خلدهما الله تعالى في الجنة. آمين

Dar Al-Hikma

جَمِيعُ الحقُوقَ مَحفوظَة

الإدارة الدينية لسلمي داغستان

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤م

Dar Al-Hikma

داغستان - مَحَاچ قَلعَة

وصف النسخ الخطيّة:

اعتمدنا في إخراج الكتاب على ثلاث نُسخٍ:

الأولى: نسخة مطبوعة في بلدة بَاغْجِهْ سَرَايْ في مطبعة «ترجمان» في ١٢ من نويابر سنة ١٩٠٢ م.

ورمزنا لـها بـ (أ).

الثانية: نسخة مطبوعة في مطبعة محمّد ميرزا ماورايوف في بلدة تِمِيرْخَانْ شُورَة سنة ١٣٣١ هـ.

ورمزنا لـها بـ (ب).

الثالثة: نسخة مصوّرة أتحفنا بها الطالب النجيب حديث دبير الهندخي حفظه الله تعالى من كلّ سوء، آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين.

أمّا بعد: فهذه مسائلُ وأجوبةٌ في النحو لصدر الأفاضل ونجم الأماثل مُحَمَّدْ عَلِي بن محمّد مِيرْزَهْ الچُوخِي الدَّاغِسْتَانِيِّ.

[مسألة المحقّق الفقيه الحاج حَجِيَوْ الهُنُوخِي]

مسألة أتت من المحقّق الفقيه العالم النبيه الحاج حَجِيَوْ الهُنُوخِي: امتَحِنْ فطانتك وعِلمَك بثلاثٍ: (مثل شيء لا شيء)، و(بقعة طلعتها الشمس مرّة ما طلعها قبلها ولا يطلعها بعدها)، فإن بيّنتها على وفق بيان ابن عبّاس رضي الله تعالى عنه.. فأنت.. إلخ، وإلّا.. فَـ.. إلخ.

أقول: قوله (امتحن فطانتك وعلمك.. إلخ) امتثلتُ بأمره فامتحنتُ غباوتي وجهلي على سبيل الأسلوب الحكيم على ما قاله السكاكيّ:

(شيء لا شيء..) هو سراب يحسبه الظمآن ماءً، حتّى إذا جاءه لم يجده شيئاً.

(بقعة طلعتها الشمس مرّة.. إلخ) هي التي ظهرت بعد ضرب موسى عليه السلام بعصاه البحر، ولكن يرد على ذلك ما يقال من أنّ يأجوج ومأجوج يشربون البحور كلّها، فتنفد، فهلا يطلع الشمس على مقرّها حينئذ؟ فتفحّص وتفتّش.

(فإن بيّنتها على وفق.. إلخ) نحن بيّنّاها على حسب ما لَاحَ لنا منها، ولم نقف على ما تكلّم به ابن عبّاس، فإن وافقه.. فهو من توفيق ملك الناس، وإلّا.. فمن شرّ الوسواس الخنّاس الذي يوسوس في صدور الناس، هذا.

ثمّ إنّ طيّه رحمه الله تعالى على اثنين بعد ما قال أوّلاً: (امتحن بثلاث: مثل..) فلعلّه على مثال قوله صلّى الله تعالى عليه وسلّم: «حبّب إليّ من دنياكم ثلاث: النساء والطيّب» الحديث، وراجع «المواهب اللدنيّة»[1] وغيره من مبحث ذلك، فهذا، والله تعالى أعلم.

---

(١) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، ٢/ ٢٢١.

ثمّ بعد مدّة مديدة وجدتُ في «حياة الحيوان» للدميري قبيل (باب الهاء) مسائل كتبها صاحب الروم إلى معاوية، وهو إلى ابن عبّاس، فأجاب ابن عبّاس عنها، ومن جملتها تلك المسائلة، وعبارته: «وأمّا المكان الذي طلعت عليه الشمس ولم تطلع قبله ولا تطلع بعده.. فالمكان الذي انفلق في البحر لبني إسرائيل.. إلخ»[1] فالحمد لله على الموافقة، هذا.

تنبيه: وقع في «الإحياء» للغزالي وتفسير آل عمران من «الكشاف» وكثير من كتب الفقهاء: (حبّب إليّ من دنياكم ثلاث) وقالوا أنّه عليه السلام قال (ثلاث) ولم يذكر إلّا اثنين: الطيب والنساء.

وذكر ابن فورك في جزء مفرد وَجهَها وأطنب في ذلك، ويسمّى عندهم (طيّا) وهو: أن يذكر جمع ثمّ يؤتي ببعضه ويسكت عن ذكر باقيه لغرض المتكلّم.. إلخ، وفائدة الطيّ عندهم: تكثير ذلك الشيء. «المواهب اللدنيّة»[2] فراجعه ففيه بسط.

---

(١) حياة الحيوان الكبرى، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ، ٢/ ٥٠٩.

(٢) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ٢/ ٢٢١.

[مناظرة مع القاضي الغَدَارِي]

مسألة: إنّي حين كنتُ في الزريبة[1] لدى الأغنام إذ سمعتُ أنّ القاضي الغَدَارِي أعلم الأنام، ولإظهار ما عنده كتبتُ إليه ما حاصله : ما معنى (أَلْفُ أَلْف دِرْهَمٍ) وما تركيبه فالجواب؟ انتهى.

فكتب إليّ في جوابه ما لفظه: فإنّ قولَ القائل: (ألف ألف مرّة) من الإضافة التي بمعنى (مِنْ)، و(الألف) الثاني فيه تأكيد للأوّل، ويكون إعراب (الألف) الأوّل على حسب العوامل المقدّرة، وأنّه نظير (تَيْمُ تَيْمَ عَدِي) تركيباً، ويكون معناه على حسب الفعل الذي قدّرته.. إلخ، إن شممت رائحة ذلك يفوح إليك ذلك هذا، انتهى من خطّه.

وكتب إليّ سؤالاً أيضاً من عنده، وعبارته: فإنّ (حضار) و(بوار) فاعتبر فيهما العدل مع أنّ فيهما سببان للمنع من الصرف، وهما: العلميّة والتأنيث؛ ليحصل سبب البناء فيهما بكثرة الأسباب.. إلخ، فإن كانت كثرة الأسباب موجبة للبناء.. فَلِمَ لا يوجب البناء في (آزربيجان) مع أنّ فيه أربعة من الأسباب؟ فما الجواب يا سائلي؟ انتهت من خطّه.

---

(١) أي: في عنفوان شبابي. (هامش «ج»).

ثمّ كتبت إليه في جواب ذلك ما لفظه: فإنّ قولك: («ألف ألف مرة» نظير «تيمَ تيمَ عَدِي») و(الألف) الثاني فيه تأكيد للأوّل، انتهى، فاصل بين المضاف الذي هو (الألف) الأوّل والمضاف إليه الذي هو (مرّة) مع أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه خلاف الظاهر والمشهور، ولا يرتكب عليه إلّا في الضرورة وما الضرورة هنا.. أشكل عليّ جدّاً؛ لأنّا نقول لـ(نُسْ عَزَرْكُ شَهِ) - عجم -: مائة ألف درهم، ولـ(كِنُسْ عَزَرْكُ شَهِ): مائتا ألف درهم، إلى غير ذلك، فهلمّ جرّاً، وعلى ما قلت لا يكون معنى (ألف ألف درهم) و(ألف ألف مرّة) عَزَرْ عَزَرْكُ شَهِ.. إلخ.

وأيّ كلمة تستعمل لـ(عَزَرْ عَزَرْكُ) بيّن لي؟

وأيضاً: إنّ قولك (ويكون معناه على حسب الفعل الذي قدرته) يفهم منه أنّ معناه يختلف باختلاف الأفعال، فإذا قلنا: (قرأتُ ألف ألف مرّة) و(قلتُ ألف ألف مرّة) إلى غير ذلك يختلف الأفعال، فكذا هل يختلف معناه كما يفهم من قولك أم لا؟ بيّن لي هذا.

ثمّ إنّ قولك: (إنّ حضار) و(بوار) بنيا لكثرة الأسباب.. أقول: فيه نظر؛ لأنّ كثرة الأسباب لا توجب البناء لأنّ (آزربيجان)

فيه خمسة أسباب: التعريف، والتأنيث، والتركيب، والعجمة، والألف والنون، ومع هذا لم يبن، فالأولى بل الصواب أن يقال: إنّ علّة بناءهما مشابهتهما بـ(نزال) في الزنة، انتهى، كما ذكره الحديثيّ بعينه فراجع إلى شروح «الكافية» و«حلبيّ» وغيرهما من الكتب المعتمدة.

ولئن سلم.. فالسبب الموجب للبناء هو العدل؛ لأنّه السبب الثقيل ولا يساويه غيره وإن كثر، و(آزربيجان) وإن كان فيه أسباب أخر فليس فيه العدل، ولذا لم يبن، فراجع إلى «الفرائد في علم العربيّة» و«تحفة الطلاب في علم الإعراب» وغير ذلك تجد البيان، هذا.

وأمّا قولك: (مع أنّ في آزربيجان أربعة من الأسباب) عجيب، فما الذي يوجب ترك واحد من الخمسة؟ وهل ذلك عبد والبواقي أحرارٌ؟ أم ذلك شرّ والبواقي أخيار؟ بيّن لي.

انتهى ما كتبته.

ثمّ أتاني منه أيضاً ما لفظه: قولك: (مع أنّ الفصل بين المضاف.. إلخ) ويجوز الفصل بالتأكيد اللفظيّ؛ لأنّه كلا الفصل بأنّه عين الأوّل سعديّة، ويكون معنى (ألف ألف درهم): دِرْهَمْ

تَبَتِنْ مِنْ مِنْ، ويكون المضاف إليه في الأسماء العدد تمييزاً في المعنى، هذا قولك.

فكذا: (هل يختلف معناه.. إلخ) نعم يختلف؛ لأنّ أسماء العدد لا يكون قيوداً لأفعال دون أفعال.

قولك: (فيه نظر) وفي نظرك نظر؛ لأنّك نسبت هذا إليّ مع أنّي ناقل، وأمّا قولي: (أربعة من الأسباب) إن كان في مَزْبُورِي.. فهو من القلم لا يعبأ به.

قولك: (هل ذلك عبد) أنّه من شأن الآدميّ لا من شأن الأسباب.. إلخ. انتهى من خطّه.

ثمّ لمّا ظهر لي بهذا ما عنده.. تركتُ الكلام ثانياً معه، غفر الله لنا وله بحرمة من لا نبيّ بعده.

[مسألة المحقّق محمّد البُخْتِيِّ]

مسألة أتت من المحقّق محمّد البُخْتِيِّ، قال: ثمّ إنّهم نزّلوا المضاف إليه في قولهم (غلام زيد) بمنزلة التنوين من المضاف في عدم جواز الفصل بينهما، فإذا كان كذلك.. يجب بناء المضاف إليه لتنزّله منزلة الحرف مع أنّه ليس كذلك؟

فالجواب: أقول: ليس هذا عند الجميع كما يفهمه ظاهر عبارتك، بل بعضهم يجوّز الفصل بينهما نحو (غلام والله زيد) كما في «ألفيّة» فراجعه.

وأمّا عند غيره وإن نزّل منزلته في عدم جواز الفصل لكنّه لا يجب إجراؤه مجراه في البناء أيضاً، لما تقرّر من أنّ الشيء إذا شبّه بشيء لا يجب إجراؤه مجراه في جميع الأحكام، هذا.

قال: وأيضاً صرّحُوا فيه أنّ اللام مقدَّرة بل متضمّنة معنى الحرف، ومعلوم: أنّ الاسم إذا تضمّن معنى الحرف صار مبنيّاً كـ(خمسة عشر) و(لا رجل في الدار) والمضاف والمضاف إليه ليسا بمبنيين فيه.

أقول: اختلف فيه، فبعضهم قال: إنّ العامل هو الحرف المضمر، وبعضهم قال: العامل هو المضاف، ولا يجوز إضمار الحرف؛ لأنّ الاسم إذا..، والمضاف إليه ليسا كذلك، راجع «المكمل» و«الغجدواني» إن أردت البيان.

قال: وقالوا في مواضع شتى أنّ وزن الفعل والعدل لا يجتمعان في كلمة واحدة لاختلاف أوزانهما مع أنّهما اجتمعا في (اِصمِت)، أمّا وجود وزن الفعل.. فمتحقّق، ووجود العدل أيضاً متحقّق؛ لأنّه معدول من (اصمُت) مضموم العين.

أقول: إنّ العدل فيه غير محقّق لجواز ورود (اصمِت) بكسرتين أيضاً من تصمت بالكسر، وإن لم يشتهر، راجع «الجامي».

وفي «العصام» في هذا الباب جواب مرضيّ غير هذا، فراجع والله تعالى أعلم.

قال: وأيضاً قالوا: وفائدة العدل التخفيفُ في اللفظ كـ(عامر) و(عمر)، وأنّ (عمر) أخفّ من (عامر) مع أنّه أثقل منه لوجود ثقل السببين فيه، فما هذا الخبر؟

أقول: إنّ (عمر) اسم جنس كـ(صرد) ولا عدل فيه تحقيقاً كما حقّقه العصام فراجعه.

وإن سلم.. فالتخفيف المفاد من العدل إنّما هو في اللفظ، ولا شكّ في خفّة لفظة (عمر) من (عامر) لقلّة حروفه، وبهذا ظهر لك الخبر.

قال: وقالوا: إنّ (ذي) لا يضاف إلى المعرفة، فكيف أضيف في قولهم: (مررتُ بزيد ذو المال)؟

أقول: إنّ (أل) هنا يصحّ أن يكون للجنس أو للعهد الذهنيّ، وكلّ منهما في معنى النكرة كما هو مقرّر، راجع «ابن حجر» في (باب الجمعة) على قول «المنهاج»: (ويحرم على ذي الجمعة) تجد البيان.

وأيضاً: إنّ القول بأنّه لا يضاف إلى المعرفة مأخوذ من قولهم أنّه لا يضاف إلّا إلى اسم الجنس توهّماً منه أنّ المراد به النكرة، وهي مبنيّ على غير أساسٍ، بل المراد هناك ما يقابل الصفة، لا ما هو النكرة كما توّهم، فحينئذ لا إشكال فيه، راجع «سم» على «حجر» من ذلك الباب[1].

قال: وقال الفاضل العلّامة الزمخشريّ في كتابه: (مررتُ بأحمدكم وبالأحمر) أنّه إن كان علماً لم يصحّ إضافته وإدخال اللام عليه حتّى ينكر، وإذا نكّر.. فقد زالت العلميّة فينصرف وينجرّ بزوالها بالإضافة.

أقول: أجيب له بأنّ زوال العلميّة بواسطة الإضافة لا قبلها، فحينئذ يؤول الأمرُ إلى الإضافة، هذا.

ثمّ، إنّ هذا ليس عند الجميع بل عند غير الشيخ الرضيّ، وأمّا عنده.. فيجوز إضافة العلم من غير تنكير، فلا إشكال، فراجعه.

وهكذا الأمر في (الأحمر) فحرّر.

قال: وقال الفاضل إبراهيم في حاشيته: (وتغليب الباء لأصالتها وظهورها) فما العلّة لكونها أصلاً وظهوراً؟

(١) تحفة المحتاج مع حاشيتا ابن قاسم العبادي والشرواني ٢/ ٤٧٩.

أقول: ليس عندي في الحال حواشي إبراهيم حتّى أنظر وأجيبَ[1]، فهذا، والله تعالى أعلم.

فائدة: يستعمل المضارع لما هو القاعدة المستمرّة؛ لإفادته الاستمرار والتجدّد، والماضي لما هو على خلافها؛ لإفادته الانقطاع والتقضّي، فاحفظه فإنّه مهم، صرّح به في «الفوائد الضيائيّة» قبيل (المجموع) فراجعه.

وأخرى: في «النجاري» على «جمع الجوامع» من أواخر (القوادح): «لا يجاب إلّا عن إيراد جائز؛ إذ لا عبرة بغيره حتّى يجاب عنه»، وراجع شرحه قبيل الخاتمة.

وفي «نتائج الأفكار» في شرح قول المتن (والتاسع معنى الفعل): «إنّ إيراد المراد لدفع الإيراد بما هو الظاهر أو المتبادر من اللفظ لولا ذلك المراد»[2].

وفيه أيضاً من بحث (المضمرات) ومن بحث (المفعول المطلق) أنّه لا بدّ للإرادة من القرينة.

وأخرى: إنّ التصغير كما يكون للتحقير يكون للتبجيل والتعظيم

(١) هذه الأجوبة ممّا صدرت منّي في عنفوان شبابي، فلا تعجل إلى العتاب، هداك الملك الوهاب. منه. (هامش «ج»).

(٢) نتائج الأفكار (١٢٥).

كما هو في «الهمزية في مدح رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم»: «(وَالْمَشْيُ الهُوَيْنَا) فإنّه مؤنّث (الهَوْنِ) مع التصغير، وهو للتبجيل، وكقولهم: (بَعْدَ اللَّتَيَّا وَالَّتِي)، وقولهم:

دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[1]

فالتصغير منهما للتعظيم كما في «المغني» في بحث (أمر) وفي أواخر الباب الخامس.

وكقول «فضائل الحبيب»: «فصل في بيان قريش» فإنّه تصغير (قرش) للتعظيم كما في «وسائل» العَيْمَكِيّ[2].

وقد يكون لتقليل العدد، نحو: لزيد دُرَيْهَمَاتٌ، أي: عدد قليل من هذا الجنس، وذلك مخصوص بالمجموع.

ولتقليل التفاوت، نحو: زيد فُضَيْلٌ منك، أي: التفاوتُ بينكما في الفضلِ قليلٌ كما في «تركيب أنموذج».

وقد يكون للتكثير لكنّه قليل، والغالب إفادة التقليل كما في «المغني» من حرف (الراء).

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامريّ، وهو في «ديوانه» (ص ١٤٥).

(٢) وسائل اللبيب (ص ٧٢).

وقد يكون للإشفاق كما في «الجلال» من (سورة لقمان): «قوله: [يا بُنَيَّ] تصغير إشفاق».

وقد يكون أيضاً لمجرّد اللمح إلى صغر الجسم كقولك: رُجَيْلٌ، أو السنّ كقولك: أُخَيُّ - بتشديد الياء -، بل كلّ ذلك بحسب الموقع والمقام، فحقّقه، فإنّه جدير بالاهتمام.

وأخرى: ذكر الشعرانيّ في «اللطائف» أنّه: «ممّا ينبغي الاجتناب عنه تصغير شيء من شعائر الله تعالى، كقولهم: مُصَيْحَفٌ، ومُسَيْجَدٌ، ولُوَيْحٌ ونحو ذلك؛ لأنّه كفر عند بعض العلماء» انتهى.

وهذا ظاهر إن أريد بالتصغير التحقيرُ؛ إذ لا ينبغي التحقير لشيءٍ من شعائر الله تعالى، وإن أريد بالتصغير التبجيلُ والتعظيمُ كما في (الْمَشْيُ الهُوَيْنَا) فغير ظاهر.

اللهمّ؛ إلّاَ أن يقال أنّه لا يخلو عن إيهام التحقير وإرادة التعظيم أمر باطن غير ظاهر، وقد سبق منه ذكر الإجماع على منع إطلاق ما يوهم محظوراً في حقّ الله تعالى وإن كان له تأويل، فراجع، وحرّر، والله تعالى أعلم.

وأخرى: كتب المرحوم مُرْتَضَى عَلِي العُرَادِيّ على قولهم - واللفظ لمحمّد أمين -: «ويجوز الحذف للتخفيف في كلّ مصدر

باب التفعيل إذا اجتمع فيه الياءان» انتهى، ما لفظه: «لكن المفهوم من «الامتحان» من أوّل التمييز استعماله بياءين دائماً، فتدبّر». انتهى.

وأقول: والذي يظهر لي عند التدبّر احتمالُ كون مراد البِرْكَلِي بقوله: (بياءين) بعد قول البيضاويّ (التمييز) أنّه كذلك في الأصل؛ لكونه من باب التفعيل، ولا يلزم منه المصير إلى الحكم باستعماله بياءين دائماً، بل قد يستعمل على الأصل تارةً وبحذف إحدى يائيه للاختصار والتخفيف تارةً أخرى.

عبارة «المحرم على الجامي»: «التمييز بياءين، ويجوز حذف أحدهما اختصاراً في اللفظ» انتهت، أي إنّ الأصل في (التمييز) أن يكون بياءين لكونه من باب التفعيل، ويستعمل على الأصل كذلك تارةً ويجوز حذف أحدهما اختصاراً في اللفظ وتخفيفاً كما قاله محمّد أمين وغيره.

ولهذا يحصل الالتيام بين الكلامين، لكن مقتضى عبارة محمّد أمين: «وأصل لفظ (التميز): التمييز بياءين، فحذف إحداهما لعسر اجتماع الياءين، فطلب التخفيف بالحذف».

وعبارة «الدر المنضود»: «وهو لغة مصدر (ميّز)..، حذف إحدى يائيه تخفيفاً».

وعبارة محي الدين: «وأصل (التميز): التمييز بياءين، فحذفت إحداهما للتخفيف» انتهى.

إنّه في الاستعمال بياءٍ واحدٍ خلاف ما فهمه المرحوم من كلام «الامتحان»، فراجع، وحرّر، والله تعالى أعلم.

وأخرى: وجوه العطف كثيرة: عطف السبب على المسبّب وبالعكس، عطف الضدّ على الضدّ، عطف النظير على النظير، عطف كلّ من الضدّ والنظير على الآخر، عطف العام على الخاص وبالعكس، عطف العام على العام، عطف الخاصّ على الخاصّ، عطف الجملة على الجملة، عطف المفرد على المفرد وبالعكس فيهما، عطف أحد الأفعال على الآخر المماثل أو المقابل، عطف الإنشاء على الإنشاء، عطف الإخبار على الإخبار وبالعكس فيها.

وأخرى: إنّ من القاعدة المهمّة المقرّرة بينهم: أنّ التقديم في الذكر يفيد التقوية والترجيح، وهذا هو الجادة التي درج عليه الفقهاء كما في «المحليّ» قبيل (كتاب الدعوى)، وفي أوّله أيضاً، والأصوليّون كما في «الآيات البيّنات» من (سادس مسالك العلّة)، وفي «النجاريّ» من أوائل بحث الكبائر، والكلاميّون كما في

أواخر «شرح العقائد النسفيّة»، وأهل الفصاحة والبلاغة كما في «شرح التلخيص» من (تعريف المسند إليه بالإضافة)، وفي «حسن جلبي» من (تقديم المسند إليه)، والنحويّون كما في «الجامي» من بحث (التنازع) وقبيل (الجمع من غير المنصرف) وفي «حواشي عبد الغفور» من مبحث (تقديم الجمع المؤنّث السالم على غير المنصرف) ومن (الشريطة التفسير على الزانية)، وفي «العصام» من بحث (المفعول به) ومن بحث (المضاف إلى ياء المتكلّم)، وفي «الامتحان» في موضعين من المضمرات، وفي «حاشية جنيّ» قبيل (من) وقبيل (النوع الحادي عشر)، والصرفيّون كما في «شرح المراح قبيل قول المتن (الاشتقاق)، وأهل التفسير كما في «شيخ زاده» من سورة البقرة.

وعلى هذا تقريرات الفضلاء العجميّين كالشيخ محمّد طاهر القَرَاخِي ومُرتَضَي عَلِي العُرَادِي ومحمّد الطِّلِقِيّ وغيرهم، هذا.

وقد يقدّمون الأدنى أيضاً بناءً على قياس الترقّي من الأدنى إلى الأعلى كما وقع به تقديم (الجنّ) على (الإنس) في مواضع من القرآن من أنّ الإنس أفضل، فراجع أوائل «شرح المقصود» وأواخر «شرح العقائد النسفيّة» وغيرهما.

ويوجّهون لذلك أيضاً بأنّ الأعلى خير من الأدنى، وخاتمة الشيء بالخير خير كما في «حلّ الخلاصة» قبيل (فصل: الجمع)، ولخلاف ذلك أيضاً بأنّ خير مفتاح الكلام مفتاح خير الكلام، وحينئذ يجب المصير إلى ما اشتهر بينهم من أنّ النكات لا تتزاحم، فراجعه واحفظه فإنّه مهمّ جدّاً، والله تعالى أعلم.

وأخرى: في «المنهاج» من (باب القسمة): «كحمام وطاحونه صغيرين»، وقال ابن حجر: «وفي صغيرين تغليب المذكّر وهو الحمام»[1].

وأقول: وكذا يغلب المذكّر على المؤنّث في كلّ موضع اجتمعا فيه إلّا في التاريخ، ففيه يغلب المؤنّث على المذكّر، فراجع إلى محلّه، والله تعالى أعلم.

وأخرى: قولهم: (اسم التفضيل) هذا وأفعل التفضيل يقعان على شيء واحد غير أنّ الأوّل باعتبار أنّه اسم بمعنى التفضيل، والثاني باعتبار كونه على وزن (أفعل) للتفضيل، وقد يختار الأوّل بأنّه يشمل على نحو خير وشرّ ممّا هو للتفضيل، وليس على أفعل، ويوجّه للثاني أيضاً بأنّ المراد به ما هو عليه حالاً أو أصلاً، فأصلهما:

(١) تحفة المحتاج مع حاشيتا ابن قاسم العبادي والشرواني ١٠/ ١٩٨.